إمكانيات ومعوقات

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

أ. د / إسماعيل شلبي

obeikandl.com

obeikandl.com

إمكانيات ومعوقات
التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

أ. د. إسماعيل شلبي(*)

مقدمة :

يتجه العالم الآن إلى العولمة ومن ثم تحقيق الترابط بين الأمم المختلفة، مما يجعل العالم اليوم بمثابة قرية كبيرة-والظاهرة الأساسية هي النواحي الاقتصادية. وأن أدواتها الفعالة هي الشركات المعددة الجنسيات (أو القوميات).

ويقصد بالعولمة الاقتصادية تحرير نظام التجارة العالمية ومن ثم إقامة سوق عالمية كبيرة تضم كل من الدول المتقدمة والدول الساعية للنمو وهي سوق واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وفقا لمبدأ المنافسة الحرة وتحرير التجارة.

لهذا كان من اللازم لقيام هذا النظام العالمي الجديد إنشاء منظمة التجارة العالمية من أجل أن تقوم بالدور الرئيسي في مفاوضات التجارة العالمية وفقا للقواعد والضوابط المتفق عليها بشأن العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء داخل المنظمة، حتى يحدث انتعاش ونمو للتجارة العالمية وكذا للاقتصاد العالمي.

ولا شك أن هذا الاتجاه العالمي سيساعد على زيادة الإنتاج العالمي ورفع الكفاءة الإنتاجية وأن الفوز فيه للدول التي تتميز بميزات نسبية في الإنتاج والتقدم التكنولوجي، وهذه هي الدول الصناعية المتقدمة والتي سيعود عليها هذا النظام بالنفع الكبير.

(*) أستاذ الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق.

أما الدول المتخلفة أو الساعية للنمو (ومنها الدول العربية والإسلامية) لا شك أنها ستعاني الكثير من المصاعب والمشاكل من جراء هـــذا النظـــام، حيث أنها لا تستطيع أن تنافس الدول الصناعيـــة والمتقدمـــة فـــي الأســـواق المفتوحة.

ونظرا لأن الدول العربية والإسلامية قد انضمت وبشـــكل جمـــاعي تقريبا للنظام الجديد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية فإنه لابد أن تسعي هذه الدول إلى ايجاد مخرج لها نحو قيام تكامل اقتصادي بينها من أجـــل العمـــل على النمو الاقتصادي والوحدة السياسية.

وليس هناك حل آخر لها سوى ذلك في ظل الاتجاه العالمي الحـــالي بقيام الكيانات الاقتصادية الكبيرة بين دول العالم المتقـــدم ولا مكـــان للـــدول الصغيرة أو الكيانات الصغيرة في ظل هذه التكتلات.

ولكن المشاهد حاليا أن هذه الدول (العربية والإسلامية) تعـــاني مـــن بعض المشاكل والمعوقات لإقامة هذا التكامل الاقتصادي ولكن فـــي الوقـــت نفسه نري أن هذه الدول لديها الإمكانيات اللازمة لنجاح هذا التكامل.

والسؤال هنا تري هل تستطيع الـــدول الإســـلامية أن تتغلـــب علـــى المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا أمام قيام تكامل اقتصادي ومن ثم تستطيع إقامة كيان اقتصادي كبير أم ماذا؟

لهذا فإن هذه الدراسة سوف تشمل الفصول الآتية:

الفصل الأول : التجارب السابقة لدول العالم العربي والإســـلامي فـــي ظـــل التعاون.

الفصل الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

الفصل الثالث: مقومات نجاح قيام تكامل اقتصادي بين الدول الإسلامية.

الفصل الأول

تقييم تجارب العمل العربي المشترك في الفترة السابقة

لقد مر العالم العربي بعدة تجارب مختلفة من أجل العمل المشترك وقد اتخذ عدة أساليب لهذه الأعمال. البعض من هذه التجارب قد لاقي بعض النجاحات والبعض الآخر لم يحقق النجاح المطلوب منه وذلك لعوامل وظروف مختلفة[1].

بدأ العمل العربي المشترك منذ مولد الجامعة العربية عام ١٩٥٤م، حيث تلاها الكثير من الاتفاقيات الدولية والعربية والتي تهدف إلى تحقيق وحدة اقتصادية عربية، حيث تم توقيع اتفاقية المعاملة التفضيلية عام ١٩٥٣م، والتي بموجبها يتم تحديد تعريفة تفصيلية لسلع الدول العربية وتعمل على تسهيل التبادل التجاري والترانزيت وإعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية إعفاء كاملا، وتخفيض التعريفة الجمركية لبعض المنتجات الصناعية بحوالي ٢٥٪.

ثم أعقب ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢م والتي صدق عليها خمس دول عربية فقط، وكانت تهدف إلى تحقيق حرية انتقال العمل ورأس المال، وحرية تبادل السلع والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي، ولقد تضمنت اللائحة التنفيذية توحيد التعريفة الجمركية وسياسة التصدير والاستيراد وعقد الاتفاقيات التجارية وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والمالية وتوحيد أسس الإحصاء.

---

(١) انظر د. اسماعيل شلبي: مقومات التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، دراسة مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمناسبة عمل موسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي. القاهرة ١٩٩٧م.

وفي عام ١٩٦٤م وقعت خمس دول اتفاقية السوق العربية المشـــتركة وكانت تهدف إلى حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأمـــوال، وحريـــة الإقامـــة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية تبادل السلع والنقل والـــترانزيت، وفي عام ١٩٨١م عقدت اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الـــدول العربيـــة والتي أنشئ بمقتضاها برنامج تمويل التجارة الخارجية.

وأثناء ذلك ظهرت العديد من التكتلات الاقتصاديـــة الإقليميـــة والتـــي حاولت تحقيق ما تهدف إليه اتفاقية الوحدة الاقتصاديـــة مثـــل دول مجلـــس التعاون الخليجي ودول مجلس التعاون العربي ودول الاتحاد المغربي.

وفي هذه الجزئية من الدراسة سوف نعرض تقييم لتطـــور العلاقـــات الاقتصادية للدول العربية في الفترة السابقة.

لقد مرت الدول العربية بعدة تجارب للعمل الاقتصادي المشترك حيـــث تعددت الاتفاقيات الجماعية بينها بهدف تحقيق قدر كبير مـــن التعـــاون فـــي المجال الاقتصادي، لكن هذه الاتفاقيات لم تحقق إلا نتـــائج محـــدودة للغايـــة ومخيبة للآمال، رغم أن دواعي التكامل كان يحظى بالكثير مـــن الظـــروف الموضوعية التي تكفل نجاحه.

وعلى سبيل المثال ما يلي:

ميثاق جامعة الدول العربية ومنظماتها:

ومن عوامل عدم النجاح أن ميثاق جامعة الدول العربيـــة لـــم يشـــمل نصوصا صريحة لأجل التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بل كـــانت هذه النصوص من العوامل المؤدية لتراخي الإجراءات والقـــرارات. وعلـــى سبيل المثال ما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية علـــى أن تتعاون الدول العربية المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دوله منها وأحوالها في الشئون الاقتصادية والمالية.

كما تنص المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دوله وفقا لنظمها الأساسية.

كما ترك لكل دولة حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى واتخاذ ما تراه من قرارات حتى لو تعارضت مع صالح أي من الدول العربية أو ميثاق الجامعة أو قرارات مجلس الجامعة، وقد قدمت عدة مقترحات لإجراء بعض التعديلات على الميثاق وذلك منذ عام ١٩٦٦م بمعرفة لجنة شكلت عام ١٩٦٥م بقرار من مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في المغرب تسمي لجنة دراسة ميثاق الجامعة ولكن لم يتحقق النجاح الكامل لذلك حتى الآن.

مما سبق يتضح لنا أن ميثاق الجامعة العربية قد خلى من الإشارة إلى أهداف الأمة العربية في الوحدة السياسية والاقتصادية. وأن الأمة العربية قد وقعت في فخ السياسة البريطانية التي رأت تتبع سياسة (إجمع واحكم) حيث تجمع الدول العربية حول تنظيم واحد تقف هي من ورائه لتنفيذ أغراضها دون أن تتحمل المسئولية. ومن ثم تلقى المسئولية على جامعة الدول العربية. ولهذا نجد أن الحكومات العربية تعمل فقط على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية منفردة دون النظر للمصالح الجماعية للأمة العربية.

وهذا هو وضع العالم العربي الآن مفكك ومهلهل ولا يجد من يدافع عنه ويقف إلى جانبه وكيف ونحن تجمعنا جميعا الشحناء والبغضاء والمشاكل والحروب وهذا ما تسعى إليه الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

لهذا يجب الاسراع في تعديل ميثاق الجامعة العربية ليصبح دستورا موحدا للعالم العربي والإسلامي. وذلك من أجل تحقيق الوحدة والحرية والاستقلال والتقدم.

الأجهزة العاملة بجامعة الدول العربية:

ومن عوامل ضعف التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الظروف التي احاطت بالأجهزة العاملة في هذا المجال بالجامعة العربية، حيث يلاحظ تعدد هذه الأجهزة وتفككها وتضارب اختصاصاتها، واختلاف أنظمتها وضعف السلطات المخولة لها وعدم وضوح أهدافها، وتباين سياساتها ووهن امكانياتها وخاصة المجلس الاقتصادي الذي يعتبر أهم تلك الأجهزة، حيث أن دوره يقتصر على تقديم المقترحات لحكومات الدول الأعضاء بما يراه كفيلا بتحقيق أغراضه[1]، ومن ثم فإن المجلس ليس له دور تنفيذي أو تخطيطي، بل أن كل اختصاصه ينحصر في أن يحاول تحقيق التعاون عن طريق تقديم المقترحات للدول الأعضاء.

كذلك يلاحظ عدم وجود أية رابطة أو تنسيق ما بين المجلس الاقتصادي والمنظمات المتعلقة بالمجلس، رغم أن المجلس هو الذي قام بالتحضير والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات المنشئة لتلك الهيئات والمنظمات، مما أدي إلى أن هذه الجهات تعمل بإستقلال كل منها عن الأخرى وكذا المجلس.

هذا وما ينطبق على قرارات المجلس الاقتصادي من عدم التزام الأعضاء بها ينطبق أيضا على قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية-حيث تنص المادة الثالثة عشر من اتفاقية الاقتصادية على أن يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقتها

---

(1) انظر نص المادة ٨٠ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

بقرارات تصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقا للأصول الدستورية المرعية لديها، وعلى ذلك فالدول الأعضاء يمكن أن تتخلى عن تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية بحجة أنها لا تتفق مع الأصول الدستورية المرعية لديها.

أما في مجال التطبيقات العملية للتعاون العربي فسوف نشير إلى ذلك فيما يلي:

مرحلة الاتفاقيات:

تركزت جهود الدول العربية في هذه المرحلة على إزالة العقبات الجمركية والقانونية والإدارية من أجل تسهيل انتقال السلع وعناصر الإنتاج وتحقيق دور من التنسيق ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية.

أولا: الاتفاقيات الثنائية:

منذ أوائل الخمسينات عقدت بعض الدول العربية عددا من الاتفاقيات الثنائية لتنشيط التبادل التجاري بينها عن طريق تسوية المعاملات التجارية بالعملات الحسابية ومن هذه الاتفاقيات:

أ - اتفاقية الأردن ومصر عام ١٩٥١م.

ب - اتفاقية الأردن والعراق عام ١٩٥٣م.

جـ- اتفاقية الأردن وسوريا عام ١٩٥٣م.

د - اتفاقية سوريا والعراق عام ١٩٦١م.

هـ- اتفاقية العراق والكويت عام ١٩٦٤م.

وكانت لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية محدودة للغاية لعدم وجود تنسيق وتكامل بين اقتصاديات الدول المتعاقدة، حيث أن الأنشطة الإنتاجية في كل بلد عربي إسلامي تتشابه مع البلد الآخر، مما يؤثر على حركة التجارة وانتقال

السلع. هذا بالإضافة إلى أن المناخ السياسي بين الدول المتعاقدة كان له تأثير كبير على تنفيذ هذه الاتفاقيات.

ثانيا: الاتفاقيات الجماعية:

أبرمت عدة اتفاقيات جماعية بين دول العالم العربي بداية من عام ١٩٥٣م، حيث عقد المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية اتفاقيتين إحداهما لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والثانية لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رءوس الأموال.

كما عقدت اتفاقيات جماعية أخرى، أهمها اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والتي أسفر عنها الكثير من العمل العربي الجماعي، ومن هذه الأعمال اتفاقية السوق العربية المشتركة.

وكانت مرحلة الاتفاقيات لها بعض الجوانب الإيجابية البسيطة وجوانب سلبية نشير إليها فيما يلي:

الجوانب الإيجابية والسلبية للاتفاقيات الجماعية:

١ - اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

عملت على توسيع أفق التعاون الاقتصادي العربي وتوسيع نظام الأفضلية في التعامل التجاري، وإحداث ركيزة تمثل الحد الأدني من التعامل الاقتصادي العربي شبه الثابت، وسارت التعديلات التي ادخلت عليها في الطريق الطبيعي وهو التوسع في الاعفاءات، أما الجانب السلبي في الاتفاقية فإنه لم يوقع عليها سوى الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر والسعودية واليمن، وعند التصديق عليها لم تصدق اليمن-وانضمت الكويت فيما بعد، ومن ثم نجد أن معظم الدول العربية لم تنضم لهذه الاتفاقية.

كما يلاحظ أن الاتفاقيات العربية التي عقدت بعد ذلك أعطت إعفاءات وتخفيضات جمركية أكثر من هذه الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى أنها لا تؤدى

إلى تنشيط التبادل التجاري بين البلاد العربية في الأجل الطويل لعدم وجـــود تنسيق وتكامل بين اقتصادياتها وعدم تضمنها لأية نصوص لتنسيق التعريفات الجمركية للبلاد العربية والعالم الخارجي، كما أن الدول المشتركة لـــم تتفـق على الجدول الزمني لسريان التخفيضات المقترحة، بالإضافة إلى تغير نظـــم اجازات الاستيراد بسبب خضوعها للسلطات السياسية دون اعتبار للمصلحـــة العربية.

٢ - **أما عن اتفاقية تسديد المدفوعات للمعاملات الجارية وانتقال رءوس الأموال بين دول الجامعة العربية:**

فقد تبين من التطبيق العملي لهذه الاتفاقية عدم حدوث انتقال لرءوس الأموال العامة، وتم انتقال محدود لرءوس الأموال الخاصة فـــي اســـتثمارات الإسكان فقط دون الاستثمارات في التنمية، كما لم تعمل هذه الاتفاقيـــة علـــى إلغاء أنظمة الرقابة على الصرف والتحويلات في تيسير التبـــادل التجـــاري وتوزيع رءوس الأموال على الاستخدامات البديلة في الوطن العربي بما يؤدى لرفع إنتاجيتها وتوسيع النشاط الاستثماري وسد حاجة الـــدول العربيـــة إلـــى العون الخارجي.

٣ - **السوق العربية المشتركة:**

وفي عام ١٩٦٤م عقدت اتفاقيـــة إنشـــاء الســـوق العربيـــة المشتركة وقد وقع عليها خمس دول فقط وذلك من عشـــرين دولـــة عربية. وتهدف هذه الاتفاقية للآتي:

- حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية تبادل البضائع.
- حرية النقل والترانزيت واستكمال وسائل النقل والمطارات المدنية.

وكان قيام السوق العربية المشتركة تطويرا للاتحاد الجمركي الذي بدأ باتفاقية المفاضلة وانتهي بتأسيس السوق، حيث تضمنت بعض الأحكام الاقتصادية الهامة منها ما يلي:

- تثبيت الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الأعضاء.
- تثبيت الضرائب الداخلية على السلع المتبادلة بين الأعضاء.
- لا تخضع السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء لرسم تصدير جمركي.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات تدريجيا تمهيدا لإلغائها خاصة السلع التي يكون منشؤها إحدى الدول العربية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ووفقا لشهادة المنشأ ووفقا لمدى استخدام مدخلات محلية في تصنيعها.

هذا وكان هناك موضوعين هامين بدأ في دراستهما لاستكمال الجوانب المختلفة للاتحاد الجمركي بين دول السوق وهما:

- توحيد تشريعات الأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٦٥م.
- توحيد الرسوم الجمركية خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٧٠م.

ويلاحظ أن من أهم الثغرات التي برزت في مجال العمل الاقتصادي العربي ما نصت عليه المادة الرابعة عشر من الاتفاقية والتي نصت على أنه يحق لكل دولة من الدول الأعضاء المتعاقدة التقدم لمجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من أعضائها أو التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة. ولمجلس الوحدة أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج.

وقد لوحظ أن الدول الأعضاء بدأت في تقديم الطلبات للاستثناء للكثير من السلع ولكثير من الإجراءات الأخرى ومن ثم أصبح العمل العربي المشترك كأنه لم يكن. وهكذا نجد أنه لا توجد حرية انتقال مواطني هذه الدول الأعضاء إلا بتأشيرات موثقة من كل دولة يراد الانتقال إليها.

كذلك لا توجد حرية لانتقال السلع حيث تفرض الرسوم الجمركية العادية عليها.

كما لا توجد حرية لانتقال رأس المال ولا يوجد اتحاد نقدي بل يوجد تفاوت كبير بين أسعار عملات الدول العربية، حيث أن كل دولة لها عملتها الخاصة بها ويوجد لها سعر تحويل. ويعتبر الدولار الأمريكي سيد الموقف في النظام النقدي العربي، ويوجد الكثير من القيود على تجارة الترانزيت.

كما تبين أن التجارة البينية للدول الأعضاء بالسوق لا تزيد على ٩٪ من جملة تجارتها الدولية.

ويلاحظ أن السوق العربية المشتركة قد اقتصرت قرارات إنشائها على تكوين اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء (حاليا سبعة أعضاء) دون اتخاذ خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ورغم ذلك فإن الدول الأعضاء لم تستطيع أن تحقق هذا الاتحاد الجمركي، بل أن السوق رغم اكتمال جميع مراحلها لا تخرج عن كونها منطقة تجارة حرة تعاني من القيود النقدية والاستيرادية والإدارية التي تعوق الاتجاه نحو تحقيق أهدافها، حيث أن التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لا يزال يخضع لهذه القيود الكمية والنقدية وهو ما يتعارض صراحة مع قرار إنشاء السوق كما أن الدول الأعضاء قد أسرفت في استخدام حقها في طلب الاستثناءات من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات التي نص عليها قرار إنشاء السوق.

كما اتسم قرار إنشاء السوق بعملية تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وفي فبراير عام ١٩٧٠م أقر مجلس الوحدة الاقتصادية مشروع

إقامة اتحاد مدفوعات عربي بقراره رقم (٤٤٦) إلا أن ذلك ما زال متعثرا.

وفي مجال حرية ممارسة النشاط الاقتصادي لم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية أن يخطو في سبيل ذلك سوى خطوات محدودة للغاية.

كما تضمن قرار إنشاء السوق احالة موضوع التنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي بين السوق للجنة خاصة لدراسته لتقديم المقترحات اللازمة، إلا أن اللجنة لم تستطع أن تقوم بأعمالها نظرا لعدم تلبية الدول لطلباتها من بيانات ويرجع ذلك إلى تسابق الدول الأعضاء في إقامة عدد من الصناعات التي يوجد ما يماثلها لدى الدول الأعضاء الأخرى قبل إجراء عملية التنسيق ويؤكد ذلك وجود نزعه استقلالية قوية لدى الدول الأعضاء.

أما عن منجزات السوق فإنها ضعيفة وهزيلة وقليلة الفائدة ولا تزيد كما سبق القول عن ٩٪ من نشاط دولها في مجال التجارة الخارجية الدولية ومن ثم لم تؤدى هذه النتائج إلى اتساع رقعة السوق على المنطقة العربية نفسها وذلك لأسباب كثيرة منها:

- عدم تضمن قرارات إنشاء السوق لقواعد تحقيق التنسيق بين أعضائها.
- عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية.
- عدم البت في كثير من الأمور المتعلقة بحرية انتقال رءوس الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
- افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية والخطط وإمكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات.

- كما لا يوجد تنسيق بين الأنظمة النقدية لدول السوق وعدم معالجتها لعملية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة. وتركت الأمر للدول تعرفه كيف تشاء.
- كما أن معظم الدول العربية ما زالت مرتبطة ارتباطا وثيقا في تجارتها الخارجية بالدول الأجنبية المتقدمة لاعتبارات سياسية.
- كما يوجد الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والواردات. كما أن قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام كما يلاحظ كثرة الاستثناءات التي تطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة التعريفة الجمركية على وارداتها. كما لا تتبع سياسة موحدة حيال الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.

كما أن العلاقات السياسية الغير مستقرة بين الدول العربية، كان لها أثرها الكبير والمباشر في النواحي الاقتصادية والسوق.

ويلاحظ أن أسلوب السوق يكتفي بتحرير حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء تاركا تحقيق التكامل لقوى السوق التقليدية أي دون تدخل الدول للتنسيق بين السياسات الاقتصادية في أوجه الإنتاج المختلفة، وهذا الأسلوب لا يحقق التكامل ولا يمثل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادي حيث أن التكامل يبدأ عند مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية وأنشطتها الإنتاجية.

كما أن هذا الأسلوب يتضمن بعض العيوب منها، إنه إذا تفاوتت مستويات النمو بين الدول فإن تحرير عناصر الإنتاج سوف يؤدى لإتساع هذا التفاوت بينها. وعلى ذلك فالدول الأكثر تقدما سوف تنفرد بعناصر الإنتاج الأكثر كفاءة وذلك لتمتعها بقدر أكبر من الهياكل الأساسية ومصادر الوفورات الخارجية.

لهذا فإن أسلوب السوق المشتركة يستلزم تطبيقه بين مجموعة دول أنشطتها الاقتصادية متقاربة وهياكلها الإنتاجية متقدمة مما يتيح لها حجما مناسبا من الحركات التجارية ولا يعوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية. فإذا ما تمكنت من إزالة هذه القيود ازداد حجم التجارة الإقليمية ونشطت القطاعات الإنتاجية.

وعلى ذلك فالاعتماد على قوى السوق في تحقيق التكامل أمر لا يتناسب مع الدول التي تتباين في مستويات التقدم والنمو. ولهذا تميزت هذه المرحلة من مراحل العمل العربي المشترك بالتركيز على التبادل التجاري. وقد كان من المتصور أنه يكفي إزالة الحواجز الجمركية والإدارية حتى يتحقق الانسياب التلقائي للسلع وعناصر الإنتاج وأن ذلك لا يتأتى إلا بإبرام اتفاقيات بين الدول العربية.

وكان من الطبيعي ألا يحقق هذا التصور أهدافه بسبب أوضاع اقتصاديات الدول العربية من تخلف وتماثل وتخصص في تصدير المواد الأولية، وضعف الإنتاج الصناعي فحرية التجارة بين البلاد العربية في ظل الظروف لا تؤدى إلى إنشاء وتمويل المشروعات الاستثمارية ذات القدرة المتكاملة وهي شروط أولى لازدياد حرية التجارة بين البلاد العربية.

المشروعات المشتركة:

جانب التوفيق المشروعات في الستينات لأن القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية، ولم تكن تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصادي، الأمر الذي أدي إلى توقيع اتفاقيات مشروعات لم يكن من الصعب في ظروفها أن يكتشف انتقاء المصلحة الاقتصادية لدى بعض الأعضاء، وضعف الإمكانات التمويلية لدى البعض الآخر.

هذا بالإضافة إلى التخوف الذي كان مسيطرا على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادي والسياسي.

أما التجارب التي لاقت شيئا من النجاح، فقد تم معظمها بين مجموعة متجانسة قوية من ناحية الإمكانات المالية، ووضحت بالنسبة لها مصلحة اقتصادية مباشرة مشتركة، وأمنت نفسها بعد ذلك بالضمانات المنصوص عليها في معظم الاتفاقيات التي عقدت في السبعينات[1].

تميزت المشروعات العربية المشتركة ذات الثقل الاقتصادي، بغلبة الطابع الحكومي عليها، فبعضها قام عن طريق منظمات عربية حكومية-مثل الجامعة العربي[2] ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية[3] واتحاد الجمهوريات العربية[4] وبعضها قام في إطار منظمات قطاعية تمثل حكومات – مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[5]. والبعض الآخر قام في إطار شركات استثمارية – المساهمين فيها حكومات عربية – مثل الشركة العربية للاستثمار. أو في إطار شركات استثمار قطرية تساهم فيها الحكومات المعنية بنصيب كبير في رأسمالها[6]. أو بين الحكومات مباشرة مثل الهيئة العربية للتصنيع[7] أو بالاشتراك بين شركات حكومية تمثل قطاعا إنتاجيا وشركات استثمارية[8].

يقتصر إسهام الدول المصدرة لرأس المال في المشروعات العربية

---

(1) ينطبق ذلك على الشركات المنتجة للبترول وآخرين.

(2) مثل الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي وآخرين.

(3) مثل الشركة العربية للصناعات الدوائية وآخرين.

(4) مثل مصرف الاتحاد العربي للتنمية والاستثمار وآخرين.

(5) مثل الشركة العربية لنقل البترول وآخرين.

(6) مثل الشركة العربية السودانية الكويتية للاستثمار وآخرين.

(7) مكونه من مساهمات مصر والسعودية وقطر والإمارات.

(8) الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد).

المشتركة في الإدارة العليا للمشروع، ويرجع ذلك لعدم تمتعها بدرجة عالية من التقدم التكنولوجي. بل تكون أقل تقدما مما هو عليه الحال للدول المستوردة لرأس المال، لذلك فإن اسهام الدول المصدرة لرأس المال نادرا ما يترتب عليه تأثير في سياسة العمالة في المشروع المشترك لقلة العناصر الفنية المدربة لديها، ولكنها تصر على الاحتفاظ بالدور القيادي في الإدارة العليا للمشروع، ويمكن أن يؤدى سوء الاختيار في هذا الخصوص إلى وضع سلطة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع في أيدي عناصر غير مؤهله لهذا العمل، مما قد تكون له نتائج وخيمه على المشروع.

ينظر البعض – في مجال تقييم المشروعات المشتركة – إلى العائد والمكاسب المادية التي تحققها هذه المشروعات كمعيار لنجاحها أو فشلها، ويتفق مع هذا الرأي الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية فيما ذكرته عن تقييم المشروعات المشتركة.

ونحن نري أن يشمل معيار النجاح أيضا مدى قيام هذه المشروعات في نطاق التكامل الإنتاجي على طريق احداث التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

لا تقتصر النظرة القطرية القائمة في الوطن العربي على اعتبار المشروعات العربية المشتركة في المرتبة التالية للمشروعات القطرية، بل أن بعض الحكومات العربية تنظر إلى هذه المشروعات كظاهرة عرضية فرضتها بعض الظروف.

لذلك لم تكتف بمساهمتها الضئيلة فيها بل تقوم بإنشاء مشروعات قطرية مماثلة بل وبحجم أكبر من المشروعات العربية المشتركة وكأنها تعمل على خلق عوامل الفشل لهذه المشروعات العربية.

التكتلات العربية الحديثة:

لقد شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة عدة تكتلات اقتصادية، وقد فشل البعض منها ولم يستمر (مثل مجلس التعاون العربي) ولكن استمر على الساحة حاليا اثنين هما:

١- مجلس التعاون الخليجي

٢- اتحاد المغرب العربي.

مجلس التعاون الخليجي:

طرحت فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي في قمة عمان عام ١٩٨٠م وتمت الموافقة عليه نظرا للظروف التي كانت تمر بها المنطقة من حرب ما بين العراق وإيران والتدخل السوفيتي بافغانستان، وتبع ذلك عدة لقاءات ومؤتمرات وزارية للدول الست (السعودية، عمان، الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر) ثم تبلورت هذه الفكرة حتى وافق عليها مؤتمر القمة الخليجي في مايو عام ١٩٨١م في أبو ظبي بدولة الإمارات وأعلن رسميا عن قيام مجلس التعاون الخليجي.

ويمثل مجلس التعاون الخليجي تجربة جديدة في صيغ التكامل الإقليمي وذلك لأتساع وشمولية أهدافه والتي برزت في اتفاقياته. حيث نصت اتفاقية المجلس على إعفاء المنتجات الوطنية لدول المجلس من الرسوم الجمركية وعلى توحيد التعريفة الجمركية مع دول العالم الخارجي وفق زمن محدد، وبذلك أخذ شكل الاتحاد الجمركي. كما نصت الاتفاقية على توحيد السياسة الاقتصادية والتوحيد المؤسسي وتوحيد القوانين الصناعية والتجارية والمهنية. كما نصت أيضا على بناء وربط الهياكل الأساسية لايجاد قاعدة للتكامل مثل الكهرباء والطرق وشبكات نقل الغاز.

وفي فبراير ١٩٨٤م تم وضع مشروع لسياسة زراعية مشتركة وتم

وضع وثيقة موحدة للتنمية الصناعية وأخرى لأهداف وسياسات خطط التنمية وذلك عام ١٩٨٥م.

وتهدف سياسات خطط التنمية لدول المجلس المحافظة على القيم الإسلامية والهوية العربية وتقاليدها الأصلية واعتماد الاقتصاد الحر أساسا للتنمية. كذلك تنمية وتهيئة المواطن اجتماعيا وثقافيا وصحيا وتحقيق توازن سكاني في الدول التي تعاني من خلل في التركيب السكاني وتحقيق الرخاء الاجتماعي والتأكد من عملية التكامل الاقتصادي بين مجتمعات شعوب هذه الدول.

تقييم مجلس التعاون الخليجي:

يلاحظ أن هناك التحديات أمام ممارسة النشاط الاقتصادي لتشابه الموارد الطبيعية لديها سواء من ناحية الوفرة أو الندرة وهياكل الإنتاج. حيث تعتمد هذه الدول على البترول ومن ثم فإن الموارد الطبيعية فيها خلاف البترول محدودة. وتماثل وتشابه هياكل الإنتاج باستثناء السعودية، كذلك تباين الكثافة السكانية والتعداد السكاني ومساحات كل دولة على حدة ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

والجدول التالي يوضح ذلك (عام ١٩٩٦م)[١]

الدولة	تعداد السكان بالمليون	المساحة الكلية بالألف الكيلو مترات المربعة	الكثافة السكانية للفرد (شخص كم٢)	الناتج المحلي للفرد بالدولار	متوسط النمو السكاني في السنة ٩٠-١٩٩٦٪
السعودية	١٩,٤	٢١٥٠	٩	٤٠٠٧	٣,٤
الإمارات	٢,٥	٨٤	٣٠	١٧٤٠٠	٥,٣
الكويت	١,٦	١٨	٨٨	١٧٣٩٠	٤,٨-

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية-١٤١٨هـ (١٩٩٧-١٩٩٨م) الجدول رقم (١) ص٣٧٢.

عمان	٢,٢	٢١٢	١٠	٤٨٢٠	٨٤
قطر	٠,٧	١١	٦٠	١١٦٠٠	٥,٠
البحرين	٠,٦	٠,٦	٩٩٦	٧٨٤٠	٢,٩

من الإحصائية السابقة يتضح لنا أن تعداد سكان مجلس التعاون الخليجي (عام ١٩٩٦م) ٢٧ مليون نسمة تمثل السعودية وحدها ٧٢٪ من إجمالي مجموع السكان في حين البحرين تمثل ٢,٢٪ وقطر٢,٥٪ والإمارات ٩,٢٪ والكويت ٥,٩٪ وسلطنة عمان ٨,١٪.

كذلك يظهر هذا التباين أيضا في المساحة الكلية لكل دولة وكذا في الكثافة السكانية وكذا في نصيب الفرد من الناتج المحلي وكذا في متوسط النمو السكاني.

ما زالت التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تلاقي بعض الصعوبات. منها إثبات أهلية السلع الوطنية المصدرة للإعفاء الجمركي، كما حدث تراجع في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن الحد الأدنى للتعريفة الجمركية.

كما أن العمل المشترك يتأثر ببعض العوامل منها موضوع السيادة وهو من أهم التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي المشترك في التجمعات الإقليمية.

يلاحظ انخفاض معدلات الأداء والإنتاجية وارتفاع نسبة الفاقد وكذلك لغموض فلسفة الإدارة وعدم كفاية أنظمتها وضعف بناء تنظيماتها وتخلف التقنية المطبقة فيها واختلاف التوازن بين أجهزة الرقابة والمشروعات.

كما يلاحظ على مجلس التعاون محدودية التعاون للمعرفة الفنية والاعتماد على التكنولوجيا الجاهزة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات

اعتقادا من دول المجلس أنها قادرة على التعامل في هذا المجال بسبب حاجة العالم الصناعي إلى ما لديها من مصادر الطاقة، إلا أن هذا الاعتقاد ثبت محدودية فاعليته خاصة بعد أن نجح العالم الصناعي في تحويل سوق البترول

إلى سوق مشترين. بل أن ذلك العالم استغل هذه الرغبة في إمـــداد المنطقـــة بمشروعات ثبت ضعف جدواها وبتكاليف مبالغ فيها.

كما يلاحظ الإفراط في استخدام الطاقة عند مستوى متواضع للإنتاج الصناعي. أما التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي فتبين أنها حوالـــي ٤,٢٨٪ من إجمالي تجارتها الدولية عام ١٩٩٦م وهذه نسبة ضعيفة وظاهرة غير طبيعية[١].

١ - اتحاد المغربي:

هو خمس دول عربية هـــي تونـــس والجزائـــر والمغـــرب وليبيـــا وموريتانيا.

بنى هذا الاتحاد على عدة مبادئ وأسس محدودة منها وحـــدة الديـــن واللغة والتاريخ والأماني والتطلعات والمصير.وتهدف معاهدات الاتحاد إلـــى تقوية أواصر الاخوة بين الدول الأعضاء ورفاهية لشـــعوبها والدفـــاع عـــن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجيا علـــى تحقيـــق حريـــة انتقـــال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بينها.

العمل على الحفاظ على استقلال كل دولة مـــن الأعضـــاء وأن كـــل اعتداء تتعرض له إحدى الدول يعتبر اعتداء على باقي الدول الأعضاء.

كما تتعهد دول الاتحاد بعدم السماح لأي نشاط فوق أرضها يمس أمن أو حرية إحدى دول الاتحاد.

العمل على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل خاصة بإنشاء مشروعات مشتركة.

---

(١) انظر تقرير البنك الإسلامي للتنمية بمدة ١٩٩٨/٩٧م الجدول رقم (١-٣) ص٦٧

والعمل على إقامة تعاون لتنمية التنظيم والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام.

إلغاء تأشيرات الدخول بين مواطن الدول الخمس وبدء العمل ببطاقة موحدة والسماح للمواطنين بنقل رؤوس الأموال وحرية التجارة ومنحهم حق التملك والبيع والشراء دون قيود محددة.

معالجة المسائل الجمركية والضريبية والتجارة الخارجية بالشكل الذي يهدف إلى قيام سوق مشتركة وقيام مصرف مشترك بين الدول الخمس، يتولى الإسهام في تنشيط التجارة.

كذلك إنشاء مؤسسة استثمارية لتمويل المشروعات الاستثمارية أو التي تقيمها كل دولة على حدة.

تقييم اتحاد المغرب العربي[1]:

يلاحظ أن اتحاد المغرب العربي يفتقر إلى وجود سلطة عليا مستقبلية عن الدول الأعضاء. ، فهو يتمتع بسلطة فوق الدول الأعضاء ولا يتمتع بسلطة مستقلة بين الدول.

كذلك يفتقر الاتحاد إلى وسائل التنفيذ ومن ثم فإن عملية تنفيذ أي قرارات أو مقترحات تظل رهن إرادة الدول الأعضاء.

رئاسة مجلس الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر يصعب من إمكانية رئيس المجلس دراسة المشروعات أو اتخاذ القرارات التي ستعرض على مجلس الرئاسة في ظل الفترة المحدودة.

كذلك صدور قرار مجلس الرئاسة بإجماع الأعضاء – وهذه إحدى مشاكل جامعة الدول العربية – يصعب من عملية حسن سير العمل.

مجلس الشورى للاتحاد يشكل من ٥٠ ممثلا من برلمانات نيابية حتى يتم تمثيلها بعشرة من أعضائها لمجلس الشورى المصغر للاتحاد.

يلاحظ بعض التناقضات والتباين الواضح بين دول الاتحاد سواء في نظام الحكم من ملكية لجمهورية، وأن بعض دول الاتحاد يقوم نظامها السياسي على الاقتصاد الموجه والبعض الآخر للاقتصاد الحر.هذا بالإضافة إلى أن غياب النظام النيابي لمعظم هذه الدول يعمل على عدم الاستقرار السياسي والديمقراطية الحقيقية. كذلك يلاحظ تشابه اقتصاديات يعمل على عدم الاستقرار السياسي والديمقراطية الحقيقية.كذلك يلاحظ تشابه اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد يعتبر أحد العوائق الاقتصادية في المدى القصير ولكن يمكن على المدى الطويل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية (أي النفقة المنخفضة) كذلك يلاحظ اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل وسيطرة جهاز الدولة أو القطاع الخاص بالإضافة إلى ما يتأثر من مشكلات سعر الصرف وأسس التبادل التجاري.

تبين أن معدل التبادل بين دول الاتحاد في التجارة البينية بينها في حدود ٣,١٢٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وهذه ظاهرة غير طيبة حيث أن المقصود من الاتحاد هو تشكيل تكتل اقتصادي يستطيع أن يعمل على زيادة التبادل التجاري بين أعضائه ومن ثم إحداث تنمية اقتصادية ورفاهية لشعوبة(١).

وبالنظرة الموضوعية لهذه الاتحادات العربية نجد أنها ليست أحسن حظا في نجاحها مما حدث بالنسبة للسوق العربية المشتركة.

لهذا فإننا نرى أنه من الافضل أن يكون التعاون والتكامل على مستوى دول العالم العربي الإسلامي، حيث أن هذه الدول لديها العديد من مقومات النجاح لإقامة تكتل اقتصادي كبير.

---

(١) محمد بسيوني – تحقيق في إطار التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية – رسالة ماجستير مقدمة من كلية التجارة جامعة الزقازيق – فرع بنها ١٩٩٢م ص ١٢٠-١٢٣.